ترك الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ظاهرة أندلسية

د. هشام فالح حامد
كلية الآداب/ جامعة سوران

ملخص البحث

يُعد الحديث النبوي الشريف منبعا ثرا أصيلا من مصادر الشواهد النحوية، يُغني به اللغة العربية، ويفيد منه ثروة تضاف إلى ألفاظها، وأساليب جديدة تضم إلى استعمالاتها. فإنَ أحاديثه (صلى الله عليه وسلم)، كانت ولا تزال نموذجا حقيقيا للنثر القديم.

لذا كان من المنهج الحق أن يتقدم الحديث النبوي الشريف سائر كلام العرب في باب الاحتجاج باللغة والنحو والصرف، ولكن النحويين اعتمدوا الشعر مصدرا وجعلوه أهم المصادر لاستقاء الشواهد النحوية، واختلفوا في كلام النبي(صلى الله عليه وسلم)، في جعله مصدرا من مصادر الشواهد النحوية والصرفية.

وما أردت عرضه وتقديمه في هذا البحث، هو استقراء أسباب هذا الخلاف، وهل يعد خلافا حقيقيا أو هو وهم وقع فيه مدعوه ؟ وإذا كان خلافا فمن أين نبع هذا الخلاف ؟ وما هو موقف النحاة القدماء منه، فهل أهملوا الاستشهاد به أو هي دعوى لأبي الحسن بن الضائع الأندلسي (٦٨٠ هـ)، وتبعه في ذلك أبو حيان الأندلسي(٧٤٥ هـ) ؟ وما هو موقف نحاة المشرق العربي من هذه الدعوى، ومن وافق ابن الضائع وأبو حيان من علماء المشرق العربي في ادعائهما.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون من مبحثين وكل مبحث من مطلبين تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة تبين نتائج البحث.

أمّا المبحث الأول كان عنوانه : (الظاهرة الأندلسية ونحاة الطبقة الأولى)، وكان مطلبه الأول عن:(ترك الاستشهاد ظاهرة أندلسية)، والمطلب الثاني:(نحاة الطبقة الأولى(ما قبل السابع الهجري)).

وأما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان: (نحاة الطبقة الثانية الأندلسية والمشرقية(ما بعد القرن السابع الهجري))، فجعلت مطلبه الأول بعنوان:(نحاة الأندلس)، والثاني:(نحاة المشرق العربي).

وجاءت الخاتمة لتلخص أهم ما خرج به البحث من نتائج توصلت إليها.

Abandoning Quoting the Honourable Prophetic Hadith:
An Andalusian Phenomenon

by
Inst. Hisham Falih Hamid, Ph.D.
College of Arts/ Suran University

Abstract

There is no doubt that the Prophet' speech (peace and blessing be upon him) was the purest among Arabs speech. He had the speech conventions, so it was worthy to get his speech as main source instead of all others in arguments in language, grammar and morphology. But the grammar scientists took the poetry as a main source to select the grammatical and morphological evidences; and the scientists argue about the Prophet's (peace and blessing be upon him) speech.

The study unfolds the reasons of this argument; is it a physical argument or just a delusion? If it is a real argument, where has it come from? And what was ancient grammar scientists' attitude about it? Did they ignore taking it as evidence? Or it was just a claim of Abi alhassan Bin Dhaei Alandalusi (680 AH) and his follower Abu Hayan Alandalus (745 AH)? And what was Middle East grammar scientists' attitude towards this claim? And who are those who agreed with Ibn Dhaei and Abu Hayan from Middle East grammar scientists in their claim?

The paper is divided into two parts and each part consists of two section preceded by an introduction and closed with a conclusion.

The first part was entitled as "The Andalusian Phenomenon and the Grammarians of the First Class." Its first section is "Abandoning of Quoting; An Andalusian Phenomenon," and its second section is "The Grammarians of the First Class in the Pre-Seventh Century Hegira."

The second part is entitled as "The Grammarians of the Second Andalusian Levantine Class after the Seventh Century Hegira," and its first section is entitled as "The Grammarians of Andalusia," and the second is "The Grammarians of Al-Meshreq."

The conclusion sums up the most important points that the writer found in his paper.

المقدمة

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد(صلى الله عليه وسلم)، أشرف الكائنات، وعلى أله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين. وبعد:

لا ريب أن نبينا محمداً(صلى الله عليه وسلم)، كان أفصح العرب لسانا، وأوضحهم بيانا، وأعذبهم نطقا، وأسدهم لفظا، وأبينهم لهجة، وأقومهم حجة، وأعرفهم بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طريق الصواب[١]، قد أوتي مجامع الكلم وهي المقدرة على تأدية المعاني الواسعة بألفاظ قليلة[٢]، فمن فصاحته أنه تكلم بألفاظ اقتضبها، ولم تسمع من العرب قبله، ولم توجد في متقدم كلامها، وتجري مجرى الأمثال، وفي هذا المقام، يقول سيدنا علي: (رضي الله عنهــ)، (ما سمعت كلمة عربية من العرب إلا قد سمعتها من النبي(صلى الله عليه وسلم)، وسمعته يقول: مات حتف أنفه، وما سمعته من عربي قبله)[٣]. وكان المحيطون بالرسول(صلى الله عليه وسلم)، وهم فصحاء العرب لا يكتمون إعجابهم بفصاحته ويصارحونه بذلك فكان يجيبهم:(وما يمنعني من ذلك فإنما أنزل القرآن بلساني لسان عربي مبين)[٤]. قال يونس بن حبيب: ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن النبي(صلى الله عليه وسلم)[٥].

ولأجل ذلك يُعد الحديث النبوي الشريف منبعا ثرا أصيلا من مصادر الشواهد النحوية، يُغني به اللغة العربية، ويفيد منه ثروة تضاف إلى ألفاظها، وأساليب جديدة تضم إلى استعمالاتها. فإنَ أحاديثه (صلى الله عليه وسلم)، كانت ولا تزال نموذجا حقيقيا للنثر القديم.

لذا كان من المنهج الحق أن يتقدم الحديث النبوي الشريف سائر كلام العرب في باب الاحتجاج باللغة والنحو والصرف، ولكن النحويين اعتمدوا الشعر مصدرا وجعلوه أهم المصادر لاستقاء الشواهد النحوية،

واختلفوا في كلام النبي(صلى الله عليه وسلم)، في جعله مصدرا من مصادر الشواهد النحوية والصرفية.

وما أردت عرضه وتقديمه في هذا البحث، هو استقراء أسباب هذا الخلاف، وهل يعد خلافا حقيقيا أو هو وهم وقع فيه مدعوه ؟ وإذا كان خلافا فمن أين نبع هذا الخلاف ؟ وما هو موقف النحاة القدماء منه، فهل أهملوا الاستشهاد به أو هي دعوى لأبي الحسن بن الضائع الأندلسي (٦٨٠ هـ)، وتبعه في ذلك أبو حيان الأندلسي(٧٤٥ هـ) ؟ وما هو موقف نحاة المشرق العربي من هذه الدعوى، ومن وافق ابن الضائع وأبو حيان من علماء المشرق العربي في ادعائهما.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون من مبحثين وكل مبحث من مطلبين تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة تبين نتائج البحث وقائمة بمصادر البحث ومراجعه.

أمّا المبحث الأول كان عنوانه : (الظاهرة الأندلسية ونحاة الطبقة الأولى)، وكان مطلبه الأول عن:(ترك الاستشهاد ظاهرة أندلسية)، والمطلب الثاني:(نحاة الطبقة الأولى(ما قبل السابع الهجري)).

وأما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان: (نحاة الطبقة الثانية الأندلسية والمشرقية(ما بعد القرن السابع الهجري))، فجعلت مطلبه الأول بعنوان:(نحاة الأندلس)، والثاني:(نحاة المشرق العربي).

وجاءت الخاتمة لتلخص أهم ما خرج به البحث من نتائج توصلت إليها.

وختاماً أسأل الله العلي القدير أن يوفقني وجميع المسلمين لما يحب ويرضى وأن يأخذ بنواصينا إلى البر والتقوى والصلاح والرشاد والهدى وأسأله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يجنبني الخطأ والزلل إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الباحث

المبحث الأول

(الظاهرة الأندلسية ونحاة الطبقة الأولى)

المطلب الاول: (ترك الاستشهاد ظاهرة أندلسية)

الحديث لغةً: نقيضُ الْقَدِيمِ. والحُدُوث: نقيضُ القُدْمةِ. حَدَثَ الشيءُ يَحْدُثُ حُدُوثاً وحَداثةً، وأَحْدَثه هُوَ، فَهُوَ مُحْدَثٌ وحَديث، وكَذَلِكَ اسْتَحدثه[٦]. والحديث الجديد من الأشياء، والخبر القليل والكثير، والجمع أحاديث على غير قياس[٧].

وفي اصطلاح المحدثين: ما أضيف إلى النبي(صلى الله عليه وسلم)، قول أو فعل أو تقرير أو صفة[٨].

وفي اصطلاح النحاة: هو قول النبي(صلى الله عليه وسلم)، وإنما يهتم النحويون بالقول ؛ لأنه موضوع النحو ومنبع استدلالاتهم ومرجع أحكامهم[٩].

يمثل الحديث النبوي الشريف مكانة سامية في الدين الإسلامي، وبدأت العناية به في عصر الرسول(صلى الله عليه وسلم)، حيث حرص الصحابة على روايته شفويا، وذلك أن الحديث لم يدون في عصر النبوة لانشغال المسلمين بتدوين وحفظ القرآن الكريم، مضافا على ذلك نهيه(صلى الله عليه وسلم)، من تدوين الحديث في بواكير الإسلام، فلقد روى عن أبي هريرة (رضي الله عنهــ)، أنه قال : خرج علينا رسول ونحن نكتب الأحاديث فقال: ((ما هذا الذي تكتبون؟ فقلنا: أحاديث نسمعها منك فقال: كتاب غير كتاب الله، أتدرون ما ضل الأمم قبلكم إلا بما كتبوا من كتب مع كتاب الله ؟ قلنا: أنحدث عنك يا رسول الله قال: حدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)).[١٠]وهناك غير واحد من تلك الأحاديث النبوية التي نهت عن التدوين بالكتابة، إلى أن جاء الخليفة الأموي عمر بن العزيز(رضي الله عنه)، فأمر بجمع الحديث النبوي

كتابة، حينئذ توال المحدثون بتدوين ما كانوا يحفظون من حديثه (عليه الصلاة والسلام).

ولم يقف اهتمام المسلمين بالحديث النبوي الشريف عند جمعه فحسب، بل تعداه إلى السند والمتن، وكان قد تولد عن هذا الاهتمام علم يسمى(علم الحديث)، ومنه علم الجرح والتعديل، وعلم رجال الحديث والعلل والسند وغيرها من العلوم المتعلقة بالحديث النبوي الشريف.

لكن ما يعنينا من ذلك كله هو علاقة النحاة بالحديث النبوي الشريف، وموقفهم من الاستشهاد بالحديث النبوي في تثبيت القواعد النحوية والصرفية، وكان لابد من استيضاح ما جرى بين النحاة من خلاف حول الاستشهاد بالحديث النبوي في تثبيت القواعد النحوية والصرفية، بعد أن جعلوا كلام العرب شعرا ونثرا شاهدا بلا خلاف ولا معارض، مع دعوى لترك الاحتجاج بكلام خير البشر(صلى الله عليه وسلم)، في مرحلة من مراحل التحقيق النحوي.

عرفت العصور الأولى من تاريخ النحو موقفا قد يكون غريبا وغامضا للبعض من الاستشهاد بالحديث النبوي في تثبيت القواعد النحوية والصرفية، واستمر الحال على ما هو عليه إلى أن وصلنا إلى القرن السابع الهجري، وهو بداية ظهور الخلاف بين فريقين مانع ومجّوز من الاستشهاد بالحديث النبوي.

وإني في هذا البحث لست بصدد تقديم مناقشة أراء العلماء المجوزين والمانعين، وذلك أن العلماء تكلموا عن هذه القضية كثيرا. وعللوا وناقشوا أقوال الفريقين، وملئت كتبهم بالحوارات والمناقشات ما بين تثبيت وتفنيد لأدلة الطرفين.

وما أردت تقديمه في هذا البحث هو مناقشة قضية أخرى، بإمكاني تسميتها هوية المانعين والمجوزين لهذا الخلاف، ومن أين نبع أو بدأ الخلاف في الاستشهاد بالحديث النبوي، وما هو أسبابه وغاياته.

لا ريب أن هناك خلافا واسعا وكبيرا ذكره النحاة بعد القرن السابع الهجري في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي، وظهور بعض المانعين من الاحتجاج وهما الحسن بن الضائع الأندلسي(٦٨٠ هـ)، وأبو حيان الأندلسي(٧٤٥ هـ).

والذي ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان الأندلسيان كان بدعاوى عدة، من أبرز تلك الدعاوى والتي تهمني في بحثي، هو ترك النحاة الأوائل كـ(عيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، والكسائي وغيرهم)، الاستشهاد بالحديث النبوي[١١]. يقول أبو حيان:(إن علماء العربية الذين استنوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد في الحديث)[١٢]. وإن هذا الموقف الذي ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان، من رفض الاحتجاج بالحديث النبوي، قد يتضمن موقفا غريبا وغامضا إن لم نقل أنه يقارب الاستهانة، يقول الشاطبي منكرا عليهم موقفهم: (هم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ويتركون الأحاديث الصحيحة،.... ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب)[١٣].

لا شك أنه لم يكن ثمة خلاف واضح وصريح عند النحاة الأوائل في الاحتجاج بالحديث النبوي في المرحلة الأولى للقياس، كما أدعى أبو حيان من أن الأوائل رفضوا الاحتجاج بالحديث، وذكرت الدكتورة خديجة الحديثي صمت النحاة عن هكذا خلاف فقالت:(بقي النحاة صامتين عن الخوض في حكم الاحتجاج بالحديث حتى جاء أبو الحسن المعروف بابن الضائع (٦٨٦ هـ)،الذي كان أول من نُقِلَ عنه أنه أشار إلى احتجاج النحويين بالحديث)[١٤].

لقد سكت نحاة تلك المرحلة عن الاستدلال به ولم يشذ منهم أحد[١٥]. ولم يذكر عن أحدهم أنه تحدث عن الاستشهاد به أو تركه أو وضع شرطا لذلك، تقول الدكتورة الحديثي عن ذلك:(ولو أن النحاة الأوائل كسيبويه

وشيوخه ومن عاصرهم أو جاء بعدهم من البصريين والكوفيين لا حظوا ذلك وتتبعوه وحاولوا أن يبينوا لنا أيصح الاحتجاج بالحديث أم لا يصح ؟ وما شروط ما يصح الاحتجاج به منه وما حدوده لكفونا نتائج التخبط في هذا الأمر، ولحددوا للمتأخرين من النحاة والباحثين ومسارهم في ذلك. ولما بقي النحاة منذ زمن كأبي حيان يأتون بآراء متناقضة، يختلفون ويتجادلون ويتحامل بعضهم فيها على بعض، ويوجه إليه المطاعن من غير سند من واقع صحيح أو رأي سليم)[١٦].

إن هذا الكلام الذي نقلته يمَكنُني من القول: إن النحاة الأوائل لم يتعرضوا لقضية الخلاف في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ولم يتطرقوا للمسألة في مجالسهم التي كانوا يتناظرون فيها في القضايا النحوية والصرفية، ولم يُنقل إلينا من ذلك الخلاف شيء إن كان موجودا كما ادعي أبو حيان، ولو دار بينهم مثل هذا النوع من الخلاف لوصل إلينا ولو بعض من هذا النقاش والخلاف. وقد نقل أبو البركات الأنباري(٥٧٧ هـ)، في إنصافه حول فعل الأمر أمعرب أم مبني واحتجاج الكوفيين بالحديث النبوي في تلك المسألة[١٧]، ولا تجد للبصريين ردا على الكوفيين في اعتمادهم الحديث النبوي، ولا يعيبون عليهم شيئا، مع محاولة الفريقين إيجاد أي ثغرة علمية للرد على الفريق الأخر.

ولا يعنيني من ذلك كثرة الاحتجاج أو قلته ؛ لأن الأصل هو احتجاجهم بالأحاديث النبوية في تثبيت القواعد النحوية والصرفية، بحسب مقتضى الحال وسعة المؤلف الذي ألفه. وربما كانت تلك القلة من الاستشهاد تعود إلى التأخر في تدوين الحديث النبوي.

مما يعني أن ما نقل إلينا من كلام عن النحاة الأوائل من علماء القرن السابع الهجري وما بعده، وما ذكره المعاصرون في كتبهم من ترك الأوائل للاستشهاد بالحديث النبوي، كلها أقوال هي من توقعاتهم وتصوراتهم واستنتاجاتهم، ولا توجد نصوص صريحة من أقوال النحاة

القدماء. ولقد كشف ابن الضائع بنفسه عن ذلك، حين اعترف أن مسألة إحجام الأوائل عن اعتماد حجية الحديث بسبب الرواية بالمعنى مسألة قد رآها هو، واستنبطها هو، فهي من باب المعقول لا المنقول[١٨]. فقال: (تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث)[١٩]. وجاء أبو حيان من بعده ليعلن بصراحة مطلقة أن هذا هو من بنيات الأفكار ومن استنباط المتأخرين فقال:(وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء)[٢٠].

وقد ذكر الدكتور محمد ضاري جملة من كلام العلماء المعاصرين الذين ذهبوا إلى رفض الاحتجاج بالحديث النبوي بدعوة ترك القدماء للاحتجاج بالحديث في تثبيت القواعد النحوية والصرفية، ومنهم (إبراهيم مصطفى وعبد الصبور شاهين ومهدي المخزومي وعبد العال سالم مكرم وغيرهم). فقال بعدما نقل أقوالهم وآراءهم:(وقفت أتأمل هذه الأحكام وما فيها من صرامة في القطع، متلمسا مصادرها الأولى ومنابعها الحقيقية، فألفيتها تعود إلى ابن الضائع(٦٨٠ هـ)، وأبي حيان(٧٤٥ هـ)، اللذين وقفا لابن مالك (٦٧٢ هـ)، جراء اعتماده الحديث النبوي أصلا من أصول اللغة والنحو، وقفة المعارضة والخصومة.... فحاك في نفسي من تلك الأحكام شيء)[٢١]. ومنها اعتراض ابن الضائع على ابن خروف الأندلسي (٦٠٩ هـ)، احتجاجه بالحديث النبوي وعده مخالفا لنهج القدماء[٢٢]. واعتراض أبي حيان على ابن مالك بقوله:(قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب)[٢٣].

هذه الأقوال[٢٤]، وغيرها التي وردت عن ابن الضائع وأبي حيان هي التي تلقفها الباحثون من غير تمعن وتثبت في مصادر هذه الأقوال وما

مدى صحته أو ثبوتها عن النحاة الأوائل قبل القرن السابع الهجري. وقد استغرب د. محمد ضاري مسلك النحاة فقال:(ومن الغريب أن يتلقى العلماء هذه الدعوة بلا فحص أو تمحيص، وأن ترسخ في الأذهان وتثبت في الأوراق وأن يقنع بوقوعها الذين منعوا الاحتجاج بالحديث والذين أجازوه ! فلقد راح المجوزون يحاولون تعليل هذه الظاهرة بعد أن سلموا بوقوعها، غير متنبهين على ضرورة التحقق من صدق ما يسمعون)[٢٥].

هذا التشكك والتذبذب في الآراء والأقوال وغياب الصريح من الأقوال، الذي دفعني إلى النظر والتمعن في كلام وأقوال[٢٦]الكثير من النحاة، الذين جعلوا ابن الضائع الأندلسي أول من أشار إلى أن النحاة القدماء قد امتنعوا عن الاحتجاج بالحديث النبوي، وأنه قد ادعى أنه سلك مسلكهم وذهب إلى ما ذهبوا إليه. وقولهم عن الفريق الأخر المتمثل بابن مالك الأندلسي في جعله أول المعترضين على ما قيل من منع الاحتجاج بالحديث النبوي وأنه أنكر ما قيل بحق النحاة القدماء، وألف كتابا في الاحتجاج سماه(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) .

فتبين لي بعد التدقيق والاستقراء والتتبع من واقع الخلاف الحاصل ما بين ابن الضائع الأندلسي(٦٨٠ ت)، وابن مالك الأندلسي(٦٧٢ هـ)، اللذين عاشا في القرن نفسه، إنها مرحلة من مراحل الثورات الأندلسية المتعددة والمتنوعة على المشرق العربي، في كل الاتجاهات والقضايا، كالسياسية ممثلة بـ(ابن هود) (وابن الحمر الذي أسس مملكة غرناطة)[٢٧]، والفقهية التي ترأسها ابن حزم الظاهري(٤٥٦هـ). والقضايا الفلسفية والكلامية التي كانت ظاهرة في كتب ابن رشد(٥٩٥ هـ). والقضايا النحوية واللغوية التي ابتدأها ابن مضاء القرطبي(٥٩٢ هـ)، في كتابيه (الرد على نحاة المشرق، وكتابه الرد على النحاة)، والذي رد عليه ابن خروف(٦٠٩ هـ)، بكتاب سماه(تنزيه أئمة النحو عما

نسب إليهم من الخطأ والسهو)، ولما بلغ ذلك ابن مضاء اغتاظ وقال:(نحن لا نبالي بالأكباش النطاحة وتعارضنا أبناء الخرفان)[٢٨].

ما يجعلني القول جازما وبلا ريب إلى أن قضية ترك الاستشهاد بالحديث النبوي التي أثارها ابن الضائع، هي من جملة القضايا التي أثارها أهل الأندلس على أهل المشرق العربي، ومما ويؤيد ذلك أن الحقبة التي عاشها ابن الضائع هي حقبة الثورات الأندلسية على المشرق العربي، وظهور منكر ومعارض لما ذهب إليه ابن الضائع من الأندلسيين المعاصرين له وهو ابن مالك، يؤكد أن الخلاف في الاستشهاد بالحديث النبوي، انطلق في أول أمره من أهل الأندلس ولم تكن هذه الظاهرة موجودة في المشرق العربي لاسيما عند النحاة الأوائل ولم يشر إليها لا في كتبهم ولا في مناظراتهم. وأن أية دعوى لإلصاق هذه الظاهرة الواردة من أهل الأندلس بالمشرق العربي على أنها ظاهرة كانت موجودة عند نحاة المشرق العربي هي دعوة باطلة ولم أر أحدا من نحاة المشرق العربي من تماشى مع هذه الدعوة.

وقد ذكر الدماميني أن الأئمة القدماء اعتمدوا الحديث بلا تردد فقال:(لا نعلم احدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في(شرح التسهيل) وأبو الحسن بن الضائع في(شرح الجمل) وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي)[٢٩].

ويتبين من قول الدماميني أن هذه المسألة منحصرة في العلماء الثلاثة ولم يكن مسلكا أو منهجا لعلماء العربية،(وأن دائرة ضيقة هي التي اخترعت تلك الدعوى، وأن عدم الاحتجاج بالحديث مسألة نظرية محضة ينسفها الاحتجاج الواسع بالحديث على مر العصور، وأن ما تناثر من أقوال في شأن المنع لم يكن سوى عاصفة كلامية وجدت في هذا الأمر مادة (غنية) لمخاصمات شخصية وجدال طويل، وإذا كان ابن الضائع وأبو حيان هما حدود تلك الدائرة الضيقة المتأخرة فليس يوسع هذه الحدود

أن يلتحق بهم السيوطي في موقف غامض مضطرب)[٣٠]. ويعد السيوطي الوحيد من نحاة المشرق العربي الذي قيل أنه التحق بركبهما مع عدم وضوح رأيه صراحة، والمطلع على أقوال السيوطي لا يجد ثباتا لرأيه ولا تحديدا لموقفه.

وبعد كل ما قدمته من أقوال وآراء وتحليلات، استطيع القول إن هذه الظاهرة الأندلسية، هي من جملة القضايا والخلافات المتنوعة والمتعددة التي خالف فيها أهل الأندلس أهل المشرق العربي في قواعدهم وأصولهم. ومن الصق هذه الظاهرة الأندلسية بالمشرق العربي، هو أبو الحسن بن الضائع وأبو حيان، وما نقله السيوطي عنهما، مع إيهام القارئ ميله له ما سهل ترسيخه هذه الظاهرة الأندلسية لاسيما عند المعاصرين.

المطلب الثاني: (نحاة الطبقة الأولى (ما قبل السابع الهجري))

وبعد أن سردت جملة من الأقوال والمواقف في المطلب السابق واستوضحت وبينت مكنوناتها وخفاياها، قسمت النحاة إلى طبقتين، جعلت الطبقة الأولى لنحاة ما قبل القرن السابع الهجري، والطبقة الثانية لنحاة ما بعد القرن السابع الهجري وقسمت الطبقة الثانية إلى أندلسية ومشرقية بين المانعين والمجوزين من كلا الفريقين.

❖ **الطبقة الأولى:**

حوت كتب الطبقة الأولى من النحويين واللغويين والمعجميين الكثير من الاحتجاجات بالأحاديث النبوية على خلاف ما أورده ابن الضائع وأبو حيان من ترك الأوائل الاستشهاد بالحديث النبوي، والمتتبع لكتب العلماء يجد كما من تلك الأحاديث النبوية المستشهد بها، وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي وقوفها على بعض منها في كتاب سيبويه:(بعد جمعي للأحاديث التي احتجّت بها كتب النحو والصرف التي استطعت الحصول عليها ابتداء من كتاب سيبويهـــ)[٣١]. فكتاب سيبويه يعده العلماء من أوائل كتب النحو التي وصلت إلينا وقد وجدت فيه شواهد للأحاديث النبوية.

وسأبدأ هذه الطبقة بالخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٥ هـ)، وذلك لأن الذين سبقوه كأبي عمرو بن العلاء(١٥٤ هـ)، وغيره من العلماء كانت استشهادهم وأقوالهم منتشرة بين الكتب وصحائف وصلت بعضها إلينا، لذلك ابتدأت بمن كان عنده كتاب بين أيدي الدارسين.

١- الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ): يعد من أوائل النحاة الذين احتج بالحديث النبوي الشريف في مسائل النحو والصرف في مواضع عدة من كتابه العين حتى أن محقق الجزء الأول من كتاب العين ذكر:(أنه سيكون للفهارس جزء خاص بعد نهاية الكتاب يشتمل على الأعلام، والقوافي، والمسائل اللغوية، والآيات والأحاديث)[٣٢]. وقد عدت الدكتورة خديجة الحديثي الخليل بن أحمد الفراهيدي الثاني من النحاة الذين احتجوا بالحديث النبوي بعد أبي عمرو بن العلاء[٣٣]. ولم أرد أن أغادر الخليل من دون ذكر ما قاله عنه النظر بن شميل المازني (٢٠٣) فقال:(ما رأيت أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد)[٣٤].

٢- سيبويه (١٨٠ هـ): يعد من النحاة المحتجين بالحديث النبوي وهو أول من وصلت إلينا آراؤه وآراء شيوخه بين دفتي كتاب ثابت النسبة له جامع لمعظم قواعد النحو والصرف[٣٥]، ويعد كتاب سيبويه المصدر الأساسي في علم العربية، فهو كتاب جمع القواعد النحوية والصرفية المبنية على الشواهد الشعرية والقرآنية والحديثية.

ويعد الباحث عثمان مكي أول من تنبه من الباحثين المحدثين إلى احتجاج سيبويه بالحديث النبوي في بحثه الاستشهاد بالحديث النبوي حيث عثر على ثلاثة أحاديث في كتابه فعده أول من احتج بالحديث النبوي من النحاة[٣٦].

وما أُشكل على الباحثين الذين كتبوا عن سيبويه أنه لم يستشهد بالحديث النبوي ؛ وذلك لأنه لم يشر للأحاديث التي احتج بها في كتابه على أنها أحاديث، إنما كان يسوقها في درج الكلام أو من ضمن كلام العرب ويبدأ

بها كما يبدأ بغيرها من الكلام مثل قوله: (ومثل ذلك...)،(أما..)،(أما قولهم..)،(ومن العرب من يدفع فيقول..)[٣٧].

ولكن كثيراً من الباحثين وتتبعوا ما في كتاب سيبويه من أحاديث نبوية سواء صرح بها أم لم يصرح وأثبتوا أنها أحاديث نبوية صحيحة احتج بها في كتابه[٣٨].

٣- الفراء (٢٠٧ هـ): قال الدكتور أحمد مكي الأنصاري:(لقد انتهج الفراء منهجا جديدا في الاستشهاد بالحديث النبوي، وذلك أنه اعتمد الحديث واحتج به في النحو واللغة احتجاجا مباشرا ..... وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه يؤسس مذهبا جديدا يغاير المذهبين معا وهو المذهب البغدادي)[٣٩].

ويعده أول المحتجين بالحديث النبوي وأنكر على الباحثين الذين قالوا بان ابن خروف الأندلسي هو أول المحتجين بالحديث النبوي[٤٠].

وقد عد الأنصاري المنهج الذي سلكه الفراء منهجا عظيما فقال:(أن اعتماد الفراء على الحديث كان اعتمادا على مصدر عظيم من مصادر اللغة في الاحتجاج وعمله هذا جدير بالتقدير ولاسيما ما يتعلق بالأحاديث التي ثبتت صحتها وثبت نقلها بلفظها ولو كانت من لفظ الصحابي العربي ؛ لأنه يؤخذ بقوله كما يؤخذ بقول سائر العرب والإعراب)[٤١]. واحتج على قوله هذا بما ذهب إليه صاحب كتاب (غيث النفع) من أن الأصل في الأحاديث "نقلها بلفظها، وادعاء أنها منقولة بالمعنى دعوى لا تثبت إلا بدليل، ومن مارس الأحاديث ورأى تثبت الصحابة والآخذين عنهم-رضي الله عنهم- وتحريهم في النقل حتى أنهم إذا شكوا في لفظ أتوا بجميع الألفاظ المشكوك فيها أو تركوا روايته بالكلية، على علم يقين أنهم لا ينقلون الأحاديث إلا بألفاظها)[٤٢].

٤- المبرد (٢٨٥ هـ): احتج المبرد في كتابه الكامل الذي هو كتاب في اللغة والأدب بما يقارب (٩٠) حديثا، تقول الدكتورة خديجة

الحديثي:(احتج في مواضع كثيرة لكنها في الغالب احتجاجات لغوية أو بلاغية أو أدبية واحتج بالحديث في مواضع نحوية وصرفية معدودة أما في المقتضب فقد كانت أغلب الأحاديث التي أوردها محتجا بها في موضوعات صرفية ونحوية)[٤٣]. أما كتابه المقتضب وهو كتاب خاص بالقواعد النحوية والصرفية، شبيه بكتاب سيبويه، فالمبرد قسمه إلى أبواب كل باب منه يبدأ بلفظه وهو كالكتاب تماما، واحتجاج المبرد في المسائل النحوية على نوعين، نوع أورده سيبويه قبله فتابعه في الاحتجاج به من غير أن ينبه على أنها أحاديث كما هو الحال عند سيبويه. واحتج بها كأي عبارة منثورة مكتفيا بنقل سيبويه لها واحتجاجه بها وثوقا بما ينقل سيبويه[٤٤].وتقول الدكتورة خديجة بعد أن أوردت جميع الأحاديث التي احتج بها المبرد:(يتبن لنا من مجموع هذه الأحاديث على اختلاف أنواعها أنه يجيز الاحتجاج بالحديث النبوي وبالحديث المنسوب إلى الصحابة وال البيت –رضي الله عنهم جميعا– في مسائل والصرف النحو)[٤٥].

ولو أردت متابعة كل كتب القدماء النحوية واللغوية والمعجمية لوجدت أضعاف ما ذكرت من احتجاجات بالحديث النبوي. ولا أريد السرد ؛ لأن البحث لا يسمح بالإطالة أكثر من ذلك، ولكن الدكتورة خديجة والدكتور محمد ضاري فصَّلوا القول عن النحاة القدماء وكيف أنهم احتجوا بالحديث ونقلا جميع المواضع في هذا الشأن وسأكتفي بذكر العلماء فقط: أبو عمرو بن العلاء(١٥٤هـ)، الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، سيبويه (١٨٠هـ)، الفراء(٢٠٧هـ)، أبو عبيدة (٢١١هـ)، ابن قتيبة (٢٧٦هـ)، ابن السكيت (٢٤٤هـ)، المبرد (٢٨٥هـ)، الزجاج (٣١١هـ)، ابن السراج (٣١٦هـ)، ابن دريد (٣٢١هـ)، أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ)، الزجاجي (٣٣٧هـ)، ابن النحاس (٣٣٨هـ)، ابن درستويه (٣٤٧هـ)، أبو الطيب اللغوي (٣٥١هـ)، السيرافي (٣٦٨هـ)، ابن

خالويه (٣٧٠هـ)، أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، العسكري (٣٨٢هـ)، الرماني (٣٨٤هـ)، ثعلب (٢٩١هـ)، ابن جني (٣٩٢هـ)، ابن فارس (٣٩٥هـ)، القيسي (٤٣٧هـ)، ابن سيدة (٤٥٨هـ)، ابن بابشاذ (٤٦٩هـ)، الزمخشري (٥٣٨هـ)، ابن الشجري (٥٤٢هـ)، أبو البركات ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٤٦].

والغريب أن كل هؤلاء العلماء الأجلاء وغيرهم ذكرهم الباحثون مستقرئين كتبهم على أنهم استشهدوا بالحديث النبوي قليلا أو كثيرا بحسب الحاجة ومقتضى الحال ثم بعد ذلك كله يأتي باحثون معاصرون ويقولون بأن القدماء لم يستشهدوا بالحديث النبوي، وكلهم اعتمد على ما نقله أبو حيان من دون تثبت لما نقل، والحق هي دعوة باطلة ألصقت بالنحاة الأوائل من غير تثبت ولا تتبع، وكان منبع هذه الدعوة كما ذكرت سابقا هم نحاة الأندلس، أبو الحسن ابن الضائع وتلميذه أبو حيان وما استشهدت بهم من النحاة الأوائل خير دليل على أن نحاة المشرق العربي كانوا بعيدين عن مثل هكذا دعاوى ولا تمت القضية إليهم بصلة سوى أنها إحدى المسائل المثارة والملقاة من الأندلسيين على تراث هذه الأمة، والعجيب في هذه القضية الكبيرة، أنك لا تجد مشرقيا واحدا على الأقل وافق ابن الضائع وأبو وحيان فيما ذهبا إليه من مذهب منكر ومردود عند نحاة المشرق العربي، ومن باب الإنصاف وقول الحق لا يمكنني إنكار موقف الكثير من علماء الأندلس في دحض هذه الظاهرة القادمة إلينا من ديارهم.

المبحث الثاني

(نحاة الطبقة الثانية (ما بعد القرن السابع الهجري))

المطلب الأول (النحاة الأندلسيون):

وهذه الطبقة الثانية التي تبدأ من القرن السابع الهجري وفيها كانت بدايات إثارة الخلاف في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي، وظهور فريقين مانعين ومجوزين للاستشهاد.

وقد قسمت هذه الطبقة إلى قسمين، القسم الأول أهل الأندلس وهو المطلب الأول، والقسم الثاني أهل المشرق العربي وهو المطلب الثاني، وكل قسم ينقسم إلى مانعين ومجوزين.

- **القسم الأول أهل الأندلس:** وأهل الأندلس هم أول من بدأ الخلاف، وأثار الإشكالية حول الاحتجاج بالحديث النبوي، ووصل غبار هذا الخلاف إلى نحاة المشرق العربي، الأمر الذي لم يكن موجودا أو مشاعا على الأقل بين أوساط نحاة المشرق.

- **المانعون:**

١- علي بن محمد الاشبيلي، الشهير بأبي الحسن ابن الضائع(٦٨٠ هـ): يعد ابن الضائع أول الرافضين الاستشهاد بالحديث النبوي، ويتضح ذلك في قوله:(تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي(صلى الله عليه وسلم)؛ لأنه من المقطوع به أنه أفصح العرب)[٤٧].

وكان ابن خروف الأندلسي يستشهد بالحديث النبوي كثيرا فأنكر عليه ابن الضائع فقال عنه:(وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى)[٤٨].

فهذا تصريح منه على عدم جوازه الاستشهاد بالحديث على إطلاقه، ويعد هو أول من صرح بترك الاحتجاج بالحديث النبوي، وأشار إلى أن الأوائل لم يستشهدوا بالحديث النبوي في تثبيت القواعد النحوية والصرفية؛ لأن الأحاديث لم تكن من لفظ النبي(صلى الله عليه وسلم)، وإنما رويت

بالمعنى وهي من ألفاظ الرواة، لذلك لم يعدوها أساسا في إثبات القاعدة نحوية أو البناء صرفي.

وتقول الدكتورة خديجة :(ابن الضائع لم يفصل في هذا تفصيلا واضحا، إنما وجد رأيه هذا عند تلميذه أبي حيان)[٤٩].

ولقد وقفت متمعنا في قول أبي الحسن ابن الضائع في كونه تابع القدماء في ترك الاحتجاج بالحديث النبوي، وتابعت ما قاله لعلي أجد من القدماء من أشار إلى ما ادعاه عليهم ابن الضائع من تركهم الاحتجاج بالحديث النبوي، ولم أجد ولو إشارة على ما ألصقه بهم من تركهم الاستشهاد، ولم يصلنا منهم أي خبر أو أي تعليق عن هذه القضية، بل إني باستقراء أقوال القدماء وجدت خلاف ما ذكره، فلم أجد أحدا منهم إلا واستشهد بالحديث النبوي الشريف، بحسب مقتضى الاحتجاج والاستشهاد.

يقول الدكتور محمد ضاري :(الحق أن مجرد الإشارة إلى أرقام صفحات مصنفات هؤلاء الأئمة، بهذه الكثرة، عملية لا تخلو من إملال للقارئ. وحسب أن يرجع القارئ إلى أي أثر لغوي بخاصة ما تركه أولئك ليرى مبلغ استشهادهم بالحديث)[٥٠].

٢- محمد بن يوسف بن حيان الغرناطي، الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ): يعد أبو حيان ثاني النحاة من الأندلسيين الذين أنكروا الاحتجاج بالحديث النبوي وبشكل واضح وصريح، بل أنه يعد(أشدهم مبالغة فيه وإنكارا على مخالفيهـ)[٥١]، وادعى أن هذا القوال والرأي هو ما ذهب إليه النحاة الأوائل وأورد بعض الأدلة التي لاتصل إلى حد الاحتجاج، وهذه الأقوال التي أوردها هي التي اعتمد عليها العلماء المعاصرون لمنع وترك الاحتجاج بالحديث النبوي.

ولم يتوقف أبو حيان عند الذي ذهب إليه شيخه ابن الضائع إلى ترك الاحتجاج، بل تجاوز في منع الاستشهاد بالحديث النبوي إلى الإنكار والتهجم على ابن مالك استشهاده بالأحاديث النبوية، وعده ممن خالف نهج

الأوليين والآخرين. فقال عن ابن مالك:(قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم لنحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس)[٥٢].

وذكر في موضع أخر اشد مما قال في القول السابق عن ابن مالك:(إن علماء العربية الذين استنوا قوانينه أو قواعده التي بنو أحكامها على ما ورد في الحديث ... وجاء هذا الرجل متأخرا فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل : ليأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى بها أولها)[٥٣].

وكل هذه الأقوال وغيرها التي أوردها أبو حيان ما هي إلا استنتاجات من مخيلته العظيمة التي لا تجد منها شيء قاله النحاة الأوائل أو أنه صرح بشيء منها، حتى أنه لما أراد تعليل ما ذهب إليه من ترك الاحتجاج بالحديث أحتج فيما ذهب إليه ابن الضائع ولم أجد للقدماء من تلك الأقوال شيئا ولا حتى إشارة سوى ما علله ابن الضائع، وعده أبو حيان من الأذكياء فيما علله فقال عنه:(بعض المتأخرين الأذكياء)[٥٤]، والعلة هي الرواية بالمعنى ولا يمكن الوثوق في أن ذلك هو من قول النبي(صلى الله عليه وسلم)، ولست بصدد مناقشة هذه العلة أو غيرها؛ لأنه ليس موضع بحثي سوى أني أردت أن أبين أنه لا يوجد شيء من تلك الأقوال يمكن نسبها للقدماء، وأن تلك الأقوال والتعليلات محصورة ما بين أراء ابن الضائع وأبو حيان وليس للقدماء منها نصيب، سوى ما تصوراه عنهم فأنسبوه لهم، والقدماء من ذلك التصور براء.

ومن غريب القول والفعل الذي جعلني أقف مستغربا بعد تلك الأقوال الصارمة والتهجمات من أبي حيان على مَن جوز الاستشهاد بالحديث النبوي، أني وجدت أبا حيان قد احتج في بعض المواضع بأحاديث للنبي(صلى الله عليه وسلم)، لتثبيت مسائل نحوية ذهب إليها، يقول أبو الطيب: (بل رأيت الاستشهاد بالحديث في أبي حيان نفسهـ)[٥٥]. بل إنني وجدته أحيانا لا يذكر شاهدا إلا الحديث وحده دون سائر المصادر التوثيقية الأخرى[٥٦]. ومن تلك المواضع:

١) استشهد بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) ((مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، إلى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى ،...))[٥٧]. واستشهاده على "من" في كونها لابتداء الغاية في غير المكان[٥٨].

٢) استشهد بقول النبي(صلى الله عليه وسلم) ((أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش...))[٥٩]، وعد أبو حيان (بيد) بمعنى (غير) في الاستثناء المنقطع[٦٠].

٣) استشهد بقول النبي(صلى الله عليه وسلم) ((أعور عينه اليمنى))[٦١]، على أن اليمنى صفة لعين، وعين معمول الصفة[٦٢].

٤) استشهد بقول النبي(صلى الله عليه وسلم) ((من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال كأنما صام الدهر))[٦٣]،جوز تذكير العدد إذا حذف المعدود[٦٤].

١. **<u>المجوزون :</u>**

١- علي بن محمد أبو الحسن ابن خروف الأندلسي، النحوي حضر من إشبيلية، وكان إمام في العربية، محققا مدققا ،ماهرا مشاركا في الأصول. أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدب، مات سنة(٦٠٩ هـ)[٦٥].عده ابن الضائع أول من استشهد بالحديث النبوي:(وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن،

وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى)[٦٦]. وقد خالف أبو حيان شيخه ابن الضائع، وذلك أن أبا حيان يعد ابن مالك هو أول المكثرين من الاحتجاج بالحديث النبوي في تثبيت القواعد النحوية والصرفية[٦٧]. مع أنَّ الباحثين وقفوا على الأحاديث التي استشهد بها ابن خروف، فوجدوها قليلة واستغربوا قول ابن الضائع وصفها بالكثيرة، ولا توجد أدلة في كتب ابن خروف تثبت صحة قول ابن الضائع في كونه أكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي[٦٨].

٢- الإمام الحجة الثبت، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك(٦٧٢ هـ).يعد ابن مالك في طليعة النحاة الذين توسعوا في الاستشهاد بالحديث النبوي لتثبيت القواعد النحوية،(حتى صار من مميزات مذهبه النحوي ومن ثم أقيم عليه النكير ورمي بالخروج على النحويين المتقدمين والمتأخرين)[٦٩]. بل عده البعض من المتشددين في جواز الاستشهاد بالحديث النبوي مستدلين بقول ابن جماعة لابن مالك:(يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من رواياتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول(صلى الله عليه وسلم) فلم يجب شيئا)[٧٠].

والظاهر من القول الذي نقله السيوطي أنه أراد أن يشير إلى أن ابن مالك لم يكن دقيقا في توثيق الأحاديث النبوية، ولا يتثبت من صحتها وأسانيدها، إلا أن الأمر خلاف ذلك وليس كما أشار إليه السيوطي. فعلى الرغم من توسع ابن مالك وتشدده في الاحتجاج بالحديث النبوي، فلا يعد حاطب ليل فيما كان يستشهد به من أحاديث نبوية، كما هو واضح من عنوان كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، فظاهر عنوان الكتاب يشير إلى أنها أحاديث في كتاب صحيح البخاري، والأمة مجمعة على صحة ما في البخاري من أحاديث.(ولا كان من عاداته أن يستدل "في إثبات القواعد النحوية مما روي في الحديث وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون، ومما لم يتعين أنه من لفظ

الرسول(صلى الله عليه وسلم) ولا من لفظ الصحابة"[٧١]، وإنما كان متثبتا مما ينقل، مطمئنا إلى ما يقول، حتى انه كان يذكر اختلاف الروايات، ويسرد أسماء الرواة)[٧٢].

ولا يفوتني أن اذكر أن ابن مالك لم يتردد بالتصريح بتشدده في الاحتجاج بالحديث النبوي في مواضع عدة من كتابه كقوله:(والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء)[٧٣]، أراد أن يثبت وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا. وذكر في موضع أخر وهو يتكلم عن خبر كاد مقرونا:(فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال الفصيح ونقل صحيح، كما في الأحاديث المذكورة تأكد الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل)[٧٤].

فلذلك يعد ابن مالك أول المتوسعين بالاستشهاد بالحديث النبوي، بدليل أنه أول من ألف كتابا في الاستشهاد بالحديث النبوي، لكنه ليس أول المحتجين.

والتشدد الذي وصف به ما هو إلا لوجود منكرين متشددين للاحتجاج بالحديث النبوي، الأمر الذي لم يكن موجودا في الزمن الذي قبل زمانه مما جعله يتشدد في إثبات ذلك، وهذا التشدد الذي وصفه به بعض الباحثين، لا يعد غريبا ؛ لأنه التشدد ميزة إمازة بها المدرسة الأندلسية في طرح آرائها، والمتتبع لآثار المدرسة الأندلسية يجد هذا الأمر واضحا وجليا في طروحات وآراء علمائها في شتى المجالات والتخصصات اللغوية والدينية والسياسة وغيرها.

المطلب الثاني: (نحاة المشرق العربي).

وهذه الطبقة التي ظهرت بعد أن بدأ الخلاف يظهر واضحا وجليا عند علماء الأندلس في المشرق العربي، مما جعل الكثير من علماء المشرق العربي يخوضون القضية التي لم يتطرق إليها النحاة الأوائل على كثرة

الخلاف الواسع بين المدرستين البصرية والكوفية حتى أنه ألفت في الخلاف كتبا عدة، من أشهرها الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، والتبيين في مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي (ت ٨٠٢ هـ)، فليس من المعقول أن لا تجد لمثل هذه المسألة الكبيرة موضعا في خلافاتهم، مما يجعلني القول متيقنا بأنهم لم يختلفوا في المسألة، بل لم تكن مطروحة للخلاف عندهم وإلا لكانت ظهرت في أحد كتبهم.

المانعون:

١- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ): يعد السيوطي من الذين تابعوا ابن الضائع وأبا في إنكار الاحتجاج بالحديث النبوي، مكتفيا بتخليص ما أورداه من أدلة لترك الاحتجاج بالحديث النبوي.

قال الدماميني:(لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة- يعني الاستشهاد بالحديث النبوي- إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في (شرح التسهيل)، وأبو الحسن بن الضائع في (شرح الجمل)، وتابعهما على ذلك السيوطي)[٧٥].

وقد تتبعت أقوال العلماء لأقف على من تابع ابن الضائع وأبا حيان من علماء المشرق العربي، فوقفت مستغربا من تلك المواقف، حيث أنني لم أجد غير السيوطي من علماء المشرق قد وافقهم فيما ذهبا إليه، مع أن المتتبع لأقوال السيوطي والمتمحص فيها، يجد نفسه مترددا في الحكم على السيوطي في جعله من المانعين أو المجوزين لتضارب أقواله في كتبه.

يقول السيوطي وهو يؤيد ما ذهب إليه الشيخان:(ومما يدل لصحة ما ذهب إليه ابن الضائع، وأبو حيان، أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها (لغة يتعاقبون)[٧٦].

وذكر في موضع آخر:(وقد بينت في (كتاب أصول النحو) من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية ؛ لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول، والأحاديث رواها العجم والمولدون، لا من يحسن العربية فأدوها على ألسنتهم)[٧٧]. وأقوال السيوطي التي في ظاهرها توافق قول الشيخين في منع الاحتجاج كثيرة في كتبه.

إلا أنني وجدت في مواضع أخرى من كتبه خلاف ما ذكره في القولين السابقين، فقال:(وأما كلامه (صلى الله عليه وسلم) فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة – أيضا –، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد تداوله الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا أو نقصوا، فقدموا أو أخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ ولهذا نرى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث)[٧٨].

تقول الدكتورة خديجة وهي تعلق على هذا القول للسيوطي:(فهو في هذين القولين يصرح بأن هناك بعض الأحاديث رويت بلفظها "على اللفظ المروي" ثم يجدد أنها "من الأحاديث القصار وعلة قلة")[٧٩].

وقد ذكر الدكتور محمد ضاري رأيه عن موقف السيوطي فقال:(وفي الحق أن إبهاما لا أكتم أمره قد واجهني وأنا أحاول الاطلاع على موقفه ذاك – يعني السيوطي – فإني لم أجد ثباتا على رأي، ولا تحديدا لموقف!!)[٨٠].

وأستطيع القول في ختام الحديث عن السيوطي، إن النحوي الوحيد من نحاة المشرق العربي، الذي كان بالإمكان عده من أنصار ابن الضائع وأبي حيان، وجدته مترددا في أقواله ومتضاربا في آرائه ولا يمكن

الجزم في كونه من المانعين أو المجوزين، مما يجعلني أقف حائرا في إصدار الحكم عليه من انتسابه لفريق معين، مما يؤكد ما قلته سابقا أني لم أجد أحدا من علماء المشرق العربي، قد وافق قول الشيخين فيما ذهبا إليه، بعد تردد أقوال السيوطي وعدم وضوح الرؤية في موقفه وآرائه.

١. **المجوزون:** قد يستغرب البعض ما عنونته هنا، وهو جعل قسم للمجوزين من نحاة المشرق العربي، مع إثباتي سابقا عدم وجود نحاة في المشرق رفضوا الاحتجاج بالحديث النبوي.

فأقول لقد وضعت العنوان لسببين، أولهما عدم مخالفة ما قسمته في طبقة الأندلسيين، والسبب الثاني وهو الأهم، هو اختياري لمجوزين من علماء المشرق ممن عاصروا ابن الضائع، وممن وهم تلاميذ لأبي حيان وقد خالفوهم فيما ذهبا إليه ولم يتأثروا برأيهما في رفض الاحتجاج، بل أنكروا عليهم ما ذهبا إليه، ومنهم:

١- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(٦٨٨ هـ): وهو من العلماء البارزين، والنحاة البارعين، الذين عاصروا ابن الضائع، وابن مالك، وعاش معهم صراع الاحتجاج بالحديث النبوي.

لقد سار الاستراباذي على نهج النحاة المجوزين للاستشهاد بالحديث، وكان تولى شرح أهم كتابين لابن لحاجب(٦٤٦ هـ) هما(الكافية في النحو)، و(الشافية في الصرف)، شرحا وافيا مما يدل على سعة علمه واطلاعه في علوم العربية، وهو في شرحه لهذين الكتابين اعتمد على الحديث النبوي، حتى أنك لتجد استشهاده بالحديث النبوي في كل باب من أبواب النحو، وقد بلغت الأحاديث التي استشهد بها في شرح الكافية إلى(٥١)حديثا، وهذا خير دليل على منهجه أو مذهبه المتابع لابن مالك في الاحتجاج[٨١].

وكان للرضي منهجا معروفا في القياس والتعليل، وقد فرض عليه منهجه أن يلجأ إلى الاحتجاج بالحديث النبوي عله يرجح الأحكام التي انتهى إليها لتسلم له الأقيسة والتعليلات التي نهجها ضمن منهجه(٨٢).

ولم يكتف الرضي بنهج ابن مالك في الاحتجاج بالحديث، بل توسع إلى أبعد من ذلك وهو احتجاجه بكلام أهل البيت(رضي الله عنهم)،حجة لا تشكك فيها من حيث الفصاحة والسلامة اللغوية(٨٣)، وفي ذلك يقول البغدادي:(وأما الاستدلال بحديث النبي(صلى الله عليه وسلم) فقد جوزه ابن مالك، وتبعه الشارح المحقق-يقصد الرضي-في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت(رضي الله عنهم))(٨٤)، وهذا الذي دفع يوهان فك إلى أن يقول:(وتوسع الاسترابادي الذي كتب حوالي سنة(٦٨٣ هـ)، شرحه على متن الكافية لابن الحاجب في صحة الاستشهاد في أمور اللغة حتى بأهل البيت وبهذا طرأ على العربية تحول حاسم)(٨٥)، وفي كلامه هذا يعد يوهان فك الاسترابادي هو أول من استشهد بأحاديث أهل البيت والصحابة(رضوان ربي عليهم جميعا)، إلا أن هذا النهج الذي نهجه الرضي والذي عده يوهان فك بأنه تحول حاسم في العربية، لا يعد جديدا أو محدثا ولا يعد الرضي أول من نهجه أو سلكه، كما ادعى يوهان فك، فقد وجدت أن من سبقه إلى هذا النهج هو أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)(٨٦)، وهو يستشهد بكلام سيدنا عمر ابن الخطاب (رضي الله عنهـ)، في قوله(كذب عليكم الحج، وكذب عليكم العمرة، وكذب عليكم الجهاد، ثلاثة أسفار كذبن عليكم)(٨٧)، وعلى هذا يعد أبو علي الفارسي أول من استشهد بأقوال الصحابة(رضوان ربي عليهم جميعا)، وليس كما ادعى يوهان فك.

٢- عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(٧٦١ هـ): يعد من أبرع النحويين في زمانه، وكان ابن خلدون الاشبيلي الأندلسي(ت ٨٠٨)، شديد التغالي في الثناء والمدح عليه وإعجابا بعلمه(٨٨)،

وهو من تلاميذ أبي حيان الأندلسي، وممن سمع عليه ديوان زهير بن أبي سلمى[٨٩].

ويعد من أشد المخالفين لشيخه أبي حيان في قضية الاحتجاج بالحديث، حتى لفتت كثرت احتجاجاته بالحديث نظر من ترجموا له، فكان كثير المخالفة لشيخه شديد الانحراف عنه[٩٠]،ورفض السير وراء أقوال لم تجد من يتبنى اعتمادها فعلا وقولا.

فقد كان الاستشهاد بالحديث عند ابن هشام ركنا قويما قام عليه كل كتاب من كتبه النحوية، كـــ(أوضح المسالك)،(وشرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية)،(وشذور الذهب)،(وقطر الندى)،ويتضح مذهبه في غزارة احتجاجه بالحديث في كتابه مغني اللبيب الذي بلغت شواهده ٧٨ شاهدا.

وتجاوز الاحتجاج بالأحاديث عند ابن هشام إلى الاحتجاج بأقوال الصحابة والتابعين(رضوان الله عليهم أجمعين)، كـــ(أبي بكر، وعمر، وعلي، وعائشة، وابن مسعود، وأبي الدرداء، وعبد الله بن الزبير، وقتادة)[٩١].

وهذا النهج الذي نهجه ابن هشام لم أجد فيه مخالفة لما ذهب إليه القدماء، سوى أنه توسع في الاستشهاد، في صورة لم يكن عليها الأولون، علما إن التوسع هذا لم يكن فيه من جديد للقواعد النحوية والصرفية التي أصلها القدماء من كلام العرب، مما يدلل على أنه لم يكن في نهجه النحوي خارجا عما كان عليه النحاة القدماء.

ويتضح من نهج ابن هشام شدة مخالفته لأبي حيان، وهو من تلامذته، ولم يرتض مذهب شيخه، بل أنني لأجد من شدة مخالفته لأبي حيان ملاءه كتبه احتجاجا بالأحاديث. تفنيدا للشبهة المزعومة من أن القدماء تركوا الاحتجاج بالأحاديث النبوية، ولا يعقل أن جمعا كبيرا من

نحاة هذا القرن يخالفون القدماء فيما ذهبوا إليه، ولا نجد من يرد أو ينكر عليهم مذهبهم.

فيتبين مما سبق ذكره من الأقوال أن الدعاوى التي ذكرها الأندلسيون عن النحاة الأوائل عن تركهم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، دعاوى واهية ولا أصل لها، وأن ما قالوه عن النحاة الأوائل ما هو إلا من بنيات أفكارهم وما هي إلا صورة من صور ثورتهم ضد المشرق العربي، وقد بينت أن ما تداوله المعاصرون من أقوال في هذا الصدد كان مصدره أبو حيان الأندلسي والذي اعتمد في رأيه على ما ادعاه الحسن ابن الضائع رأيا منه عن الأوائل لا قولا منقولا عنهم.

الخاتمة ونتائج البحث

١- إن دعوى ترك الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة ظاهرة أندلسية، ظهرت بعد القرن السابع الهجري.

٢- ثبت أن النحاة القدماء احتجوا بالحديث النبوي، من دون إشارة إلى تردد في استشهادهم كما ادعى ابن الضائع.

٣- لم يتوافق أهل المشرق العربي مع أهل الأندلس دعوة ترك الاحتجاج بالحديث النبوي، بل وقفوا بالضد من هذه الدعوة بكل شدة وقوة، ومُلئت كتبهم بالاحتجاجات.

٤- تذبذب رأي السيوطي في موافقته لمذهب ابن الضائع وأبي حيان وعدم وضوح الرؤيا في أرائه، مما يجعلني القول إنه لا يوجد أحد من علماء المشرق العربي وافق قول الشيخين فيما ذهبا إليه.

٥- لم يثبت قول للقدماء في تركهم الاحتجاج بالحديث النبوي، وما قاله ابن الضائع من أن القدماء تركوا الاحتجاج كانت من بنيات أفكاره.

٦- جمع من المعاصرين ساروا على نهج الأندلسيين في ترك الاحتجاج وبعد استقراء أقوالهم تبين أنهم اعتمدوا على قول أبي حيان من دون تتبع وتحقيق لمواقف القدماء.

٧- إن ابن الضائع وأبو حيان أنفسهما ثبت أنهما قد استشهدا بالأحاديث النبوية، لاسيما أبو حيان الذي أصل بها قواعده وناضر بها مخالفيه.

٨- إن أول من استشهد بأقوال الصحابة وأهل البيت(رضي الله عنهم جميعا)، هو أبو علي الفارسي وليس الرضى الاسترابادي.

الهوامش

(١)- النهاية في غريب الحديث والأثر ج١ ص ٣.
(٢)- التبيان والتبيين ج٢ ص ١٤.
(٣) شرح صحيح مسلم(كتاب الجهاد والسير) ص ٤٥٦.
(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري (باب فضائل القرآن) ص ٦٢٠.
(٥)- البيان والتبيين ج٢ ص ١٥.
(٦)- لسان العرب ج٢ ص١٣١.
(٧)- علوم الحديث ومصطلحه ص٥.
(٨)- الغاية في شرح الهداية ص٦١.
(٩)- أصول النحو السماعية ص ٤٨ .
(١٠)- مسند الإمام أحمد، كتاب القرآن والسنة والعلم/ ٤٦/٢٢ رقم الحديث ١١٠٨.
(١١) ينظر الاقتراح للسيوطي ص ٤٣.
(١٢)- تمهيد القواعد ج١ ص ٧١
(١٣)- التذييل والتكميل ج٥ ص١٦٩.
(١٤)- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ص١٦.
(١٥)- ينظر أصول التفكير النحوي ص ١٣٥.
(١٦)- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ص١٦ .
(١٧)- ينظر: الاتصاف في مسائل الخلاف المسألة: (٧٢).
(١٨)- الحديث النبوي الشريف وأثره ص ٣٥٩.
(١٩)- الاقتراح ص١٨.
(٢٠)- المصدر نفسه ص ١٧.
(٢١)- الحديث النبوي الشريف وأثره ص٣٠٩.
(٢٢) - الخزانة ج١ ص١٠.
(٢٣)- المصدر نفسه ج١ص١٠.
(٢٤)- ينظر أصول التفكير النحوي ص١٣٦.
(٢٥)- الحديث النبوي الشريف وأثره ص ٣١٠ .
(٢٦)- ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ١٦، والحديث النبوي الشريف وأثره ص ٣١٠ .

(٢٧) – ينظر أبو حيان الأندلسي ص١٥.

(٢٨)– ينظر بغية الوعاة ج٢ ص ٢٠٣.

(٢٩)– الاستشهاد بالحديث في اللغة مقال محمد الخضر حسين مجلة مجمع اللغة العربية ١٩٩/٣.

(٣٠)– الحديث النبوي الشريف وأثره ص ٤٢٤.

(٣١)– موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ص ٤٢–٤٣.

(٣٢)– العين ج١ ص ٣٧١.

(٣٣)– موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ص٥٠.

(٣٤)– ينظر الصاحبي ص١٨، ونزهة الالباء ص ٤٧.

(٣٥)– المصدر نفسه ص ٥٠.

(٣٦)– الاستشهاد في النحو العربي ص٥٧.

(٣٧)– ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٦٩

-(٣٨) ينظر الاستشهاد في النحو العربي ص٥٧، وفهرس شواهد سيبويه ص٥٧ – ٥٨، احتجاج النحويين بالحديث، مجلة المجمع الأردني ص٥٠ العدد ٣–٤ السنة الثانية.

(٣٩)– أبو زكريا الفراء ص٣٩٤.

(٤٠)– ينظر المصدر نفسه ص ٢٤٢.

(٤١)– ينظر المصدر نفسه ص ٤٠٩.

(٤٢)– المصدر نفسه ص ٤٠٩.

-(٤٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ص ٨٨.

(٤٤)– ينظر المصدر السابق ص٨٨–٨٩.

(٤٥)– المصدر نفسه ص ٩٧.

(٤٦)– ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي من ص٤٢ وإلى ص١٧١هـ. وينظر الحديث النبوي الشريف وأثره ص٣١٦.

(٤٧)– الاقتراح للسيوطي ٤٣.

(٤٨)– الخزانة ١٠/١ .

(٤٩)– موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ص ١٧.

(٥٠)– الحديث النبوي الشريف وأثره ٣٢٠.

(٥١)- في أصول النحو الأفغاني ص ١٨.
(٥٢)- الخزانة ج١ ص١٠، وينظر الاقتراح ص ١٧.
(٥٣)- أصول التفكير النحوي ص ١٣٧.
(٥٤)- الاقتراح ص ١٧.
(٥٥) - في أصول النحو ص ٤٩-٥٠.
(٥٦)- ينظر الحديث النبوي الشريف وأثره ص ٤٢٢.
(٥٧)- الجامع المسند الصحيح المعروف بـــ (صحيح البخاري) رقم الحديث (٢٩٤١).
(٥٨)- ينظر ارتشاف الضرب ج ٤ ،ص ١٧١٨.
(٥٩)- الماجد للحديث تخريجا في كتب الحديث. ينظر السير الحثيث ٢٤٤
(٦٠)- السير الحثيث ج٣ ص ١٥٥٤.
(٦١)- الجامع المسند الصحيح المعروف بـــ(صحيح البخاري) رقم الحديث (٣٤٤١).
(٦٢)- ينظر ارتشاف الضرب ج ٥ ص ٢٣٥٤.
(٦٣) - صحيح مسلم رقم الحديث(٢٠٤).
(٦٤)- المصدر نفسه ج٢ ص ٧٥٠.
(٦٥)- بغية الوعاة ج٢ ص ٢٠٣.
(٦٦)- الخزانة ج١ ص ١٠.
(٦٧)- ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ص ٢١٢.
(٦٨)- ينظر المصدر نفسه ص ٢١٧.
(٦٩)- الاقتراح ص ٢٣.
(٧٠)- المصدر نفسه ص ٤٢.
(٧١)- ارتشاف الضرب ص ٨٤.
(٧٢)- الاستشهاد النحوي في كتاب التوضيح والتصحيح ص ٢٣٧.
(٧٣)- شواهد التوضيح ص ١٤.
(٧٤)- شواهد التوضيح ص ١٠١.
(٧٥)- الاستشهاد بالحديث في اللغة مقال محمد الخضر حسين مجلة مجمع اللغة العربية ٣/ ١٩٩.
(٧٦)- الاقتراح ص ١٨-١٩.

(٧٧)- همع الهوامع ج١ ص ١٠٥.

(٧٨)- الاقتراح ص ٢٥.

(٧٩)- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ٢٨.

(٨٠)- الحديث النبوي الشريف وأثره ص ٤٢٤.

(٨١)- ينظر الحديث النبوي الشريف وأثره ص ٣٣٩. والسير الحثيث ص ١١٩.

(٨٢)- ينظر أصول التفكير النحوي ص ١٤٠.

(٨٣)- ينظر الحديث النبوي الشريف وأثره ٣٣٩.

(٨٤)- خزانة الأدب ج١ ص ٩.

(٨٥)- العربية ص ٢٧٧. يوهان فك

(٨٦)- ينظر المجالس المذكورة للعلماء باللغة العربية لوحة ١٥٣ نقلا عن أبو علي الفارسي ص٥٦٣.

-(٨٧)ينظر تفسير الكشاف ج٣ص٤٤٢.

(٨٨)- ينظر تاريخ ابن خلدون ص ٧٥٥، ومقدمة ابن خلدون ٣٥٣.

(٨٩)- ينظر أبو حيان ص ٥٢٦.

(٩٠)- بغية الوعاة ج٢ ص ٦٩.

(٩١)- ينظر مغني اللبيب ص ٢٥٩، ١٢٦، ٢٨٥، ٦١٥.

ثبت المصادر

١- أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسير البحر المحيط. د. أحمد خالد شكري. دار عمار. الأردن ط ١ ٢٠٠٧ م.

٢- أبو حيان النحوي. تأليف: د. خديجة الحديثي. دار التضامن/ بغداد، ١٩٦٦م.

٣- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. تأليف: د. أحمد مكي الأنصاري. مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة ١٩٦٤م.

٤- احتجاج النحويين بالحديث. محمود حسني محمود. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. العدد٣-٤ ١٩٧٩م.

٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وتعليق : أحمد النحاس، ط١، مطبعة المدني ١٩٨٧م .

٦- ١- الاستشهاد بالحديث في اللغة مقال محمد الخضر حسين مجلة مجمع اللغة العربية ١٩٩/٣.

٧- الاستشهاد النحوي في كتاب التوضيح على التصحيح (لابن مالك).

٨- الاستشهاد في النحو العربي. عثمان مكي. رسالة ماجستير كلية العلوم ١٩٦٩م. (نقلا عن موقف النحاة. د. خديجة الحديثي).

٩- أصول التفكير النحوي. تأليف: د. علي أبو المكارم. منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية-جامعة الموصل ١٩٣٧م.

١٠- أصول النحو السماعية. الباحث محمد رفعت رسالة /كلية اللغة العربية / جامعة الأزهر.

١١- الاقتراح في علم أصول النحو. جلال الدين السيوطي(ت ٩١١ هـ)، قرأه وعلق عليه: د. محمود سليمان ياقوت. دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦.

١٢- الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط١ .
١٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. الحافظ السيوطي(ت ٩١١ هـ) تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، العلمية بيروت- ط١ (٢٠٠٤م).
١٤- البيان والتبيين. الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار الهلال- بيروت(١٤٢٣ هـ).
١٥- تاريخ العرب ابن خلدون.(ت٨٠٨هـ)، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط ٢ ١٩٨٨ م.
١٩- التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان النحوي. مخطوطات دار الكتب المصرية.(نقلا عن موقف النحاة. د. خديجة الحديثي).
٢٠- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه . البخاري(ت ٢٥٦هـ)، مطابع الشعب، مصر.
٢١- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. تأليف: د. محمد ضاري حمادي. اللجنة الوطنية، ط ٢ ١٩٨٢م.
٢٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية :تأليف عبد القادر البغدادي ، المطبعة الأميرية ببولاق ط١(١٢٩٩هـ).
٢٣- دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، دمشق ط٢ ١٩٦٠م .
٢٤- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي. تأليف: د. محمد فجال. أصول السلف.

٢٥- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. تأليف: د. خديجة الحديثي. مطبوعات دار جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
٢٦- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، حققه : محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت.
٢٧- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ).علق: أحمد حسن بسبح. العلمية بيروت ط١ ١٩٩٧م.
٢٨- العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فيك مع تعليقات المستشرق: شيبتالر، ترجمة د. رمضان مكتبة الخانجي مصر ١٩٨٠م.
٢٩- علوم الحديث ومصطلحه. تأليف: صبحي الصالح. دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٥م.
٣٠- العين. الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي. دار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨٥ م.
٣١- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية . ابن الجزري / السخاوي . تحقيق أبو عائش عبد المنعم إبراهيم .مكتبة أولاد الشيخ للتراث. ٢٠٠١م.
٣٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه : محمد فؤاد، وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.
٣٣- فهرس شواهد سيبويه. أحمد راتب النفاخ. دار الأرشاد. ط١ بيروت ١٩٧٠م.
٣٤- في أصول النحو. تأليف: سعيد الأفغاني. دار الفكر، دمشق، ط٣ ١٩٦٤ م.

٣٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقأويل في وجوه التأويل للعلامة الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان الرياض ط١ ١٩٨٨م.
٣٦- لسان العرب، تأليف: ابن منظور(ت ٧١١هـ)، دار صادر- بيروت ١٤١٤ هـ.
٣٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (ت٢٤١هـ) ،طبع ونشر المكتب الإسلامي، دار صادر- بيروت، ط١ ـ١٩٦٩م.
٣٨- المسند الصحيح المختصر. الإمام مسلم النيسابوري (ت٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٣٩- المعجم الوسيط. إبراهيم مصطفى ـأحمد الزيات ـحامد عبد القادر ـمحمد النجار، دار الدعوة . تحقيق: مجمع اللغة العربية.
٤٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي عبد الله، دار الفكر بيروت ط ٦ ١٩٨٥م .
٤١- مقدمة ابن خلدون، العلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المغربي (ت٨٠٨هـ)، دار العودة (د.ط)، بيروت،١٩٨١م.
٤٢- المقرب، ابن عُصفور الاشبيلي(ت٦٦٩هـ) تحقيق : كد.أحمد عبد الستار الجواري ود.عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط١، بغداد ١٩٧٢م.
٤٣- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف. تأليف: د. خديجة الحديثي. دار الرشيد للنشر-العراق ١٩٨١م.

٤٤- النهاية في غريب الحديث والأثر. ابن الأثير(ت ٦٠٦هـ)، العلمية - بيروت، ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الراوي ومحمود محمد الطناحي.
٤٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، السيوطي (ت٩١١ هـ)، عني بتصحيحه السيد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.